

## لا يمكن للحركات الإسلامية أن تصبح سياسية مالم تصحح فكرة مركزية الحكم



19 أكتوبر 2019 - 08:54

نضال خضرة

إذا أرادت الحركات الإسلامية أن تصبح جزء من أي نظام سياسي حضاري عليها أن تراجع أحد أهم الأفكار الأيدلوجية التي ساهمت في تشكيل هوية هذه الحركات، وهي مسألة مركزية الحكم في العقل المسلم والتي أنتجها الشيخ محمد رشيد رضي وتلميذه الامام البنّا في أوائل القرن العشرين،

وكانت فكرة الأحكام في القرآن هي الركيزة التي إستند عليها هؤلاء العلماء،

وثمة فرق كبير بين الحكم والأحكام، لأن الحكم مسألة دينوية غير واضحة في النصوص بعكس الأحكام الثابتة بيقين والتي لاتدع مجالاً للنقاش، فيها لأنها جزء من العقيدة،

علماً بأن حالة الخلاف والتناقض في هذه المسألة لا يقتصر على جمهور أهل السنة بل أحد القضايا الخلافية مع المسلمين الشيعة،

لأن الحكم والإمامة جزء أصيل، من معتقدات المسلمين الشيعة

إذا أردنا الإبتعاد عن جدلية الخلاف حول هذه المسألة لاسيما بين علماء أهل السنة علينا أن نرجع الي النصوص التي تثبت هل الحكم من الأصول أم من الفروع،

وبعيداً عن جدلية التفسيرات وقديسياتها التي أصبحت جزء من المشكلة في الموروث الديني لدي المجتمعات الإسلامية بالعموم

ولو إستعرضنا كل النصوص التي وردت في القرآن، حول الحكم

بمعزل عن الأحكام نجدها نصوص تتحدث عن مبادئ عامة، سواء على صعيد الشورى أو الطاعة، ومنها وليس حصراً،

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ النساء

وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ، ال عمران

وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ الشورى

كل هذه النصوص الدستورية وغيرها هي نصوص عامة تتحدث عن حكم الشورى والطاعة كمبادئ أرسها القرآن الكريم ولم توضح هذه الآيات وغيرها الكيفية وتركت الكيفية لإجتهد العلماء بحسب تطور الزمان وظرف المكان،

علماً بأن لدينا نماذج في الحكم بدأت بعد وفاه النبي صلي الله عليه وسلم من عهد أبي بكر ومن ثم عمر ومن ثم عثمان وعلي ومعاقبة وأسلافه من الخلفاء الأمويين وأبو العباس وأسلافه من الخلفاء العباسيين،

وكل مرحلة كان لها نظام وسياسيات مختلفة عن الأخرى، ولم يكن هناك نظام حكم ثابت، وهذا وحده كافي ليثبت بأن لو كان الحكم وأنظمته من الأصول لو التزم الراشدين رضوان الله عليهم في نظام سياسي ثابت هم ومن جاء بعدهم من الأمويين والعباسيين،

مما يؤكد ذلك بأن الحكم مسألة دنيوية والأحكام هي التي يجب

أن يلتزم بها النظام الحاكم بحسب الغالبية التي يعيش فيها المجتمع موضوع ذات صلة من الأسباب التي توجب على هذه الحركات مراجعة مسألة الحكم، في الأيدلوجيا.

حالة التناقض التي تعيشها تلك الحركات في موقفها من الدولة الدينية والتناقض ما بين الموقف الظاهر والفكر الباطن الكامن

وهذا ما يدل على عمق الأزمة الفكرية الناتجة عن الأيدلوجيا التي تهاجم مشروع الدولة الدينية.

التي نشأت قديماً في العصور الوسطى، وفي نفس الوقت تهاجم في الحاضر مشروع الدولة القومية الدينية التي تسعى الحركة

الصهيونية لإنشائها على أرض فلسطين،

كما أنها تستخدم كل الوسائل للنيل من فكرة الدولة الدينية وهذا ما يؤكد التناقض مع الأيدلوجيا التي تحملها هذه الحركات والتي تهاجم الدولة الدينية ظاهرياً، وباطنياً تؤمن بها وتنتظر لها داخل أطرها الحركية وهذا ما يستوجب المراجعة

في الأيدلوجيا التي تحملها هذه الحركات، كما أن مشروع النهضة الذي تدعوا له بعض الحركات الإسلامية يلزمه الإجابة عن كيفية إقامة دولة دينية.

في ظل حركة التطور الفكري والمعرفي وفي ظل ضمان حقوق العرقيات والأديان والطوائف التي تعيش في المجتمعات الإسلامية،

ولو نظرنا للتجارب السابقة هذا السؤال عجزت الدولة الدينية التي اقيمت في العصور الوسطى بالإجابة عنه وكان ذلك أحد أهم أسباب إنهيارها،

وحتى في الحاضر لم تجيب الحركة الصهيونية لحد الآن عن هذا التساؤل والتي تسعى لإقامة دولة يهودية على أرض فلسطين،

كما أن الحركات الإسلامية عجزت منذ 100 عن الإجابة على هذا التساؤل..

وبرغم عجزها مازالت تقاوتل من أجل الإنخراط في المجتمع السياسي دون التجرد على الأفتراق من التصحيح والمراجعة برغم علمها أنه لا يمكن لها أن تصبح جزء من المجتمع السياسي قبل تصحيح هذا المفهوم..